مجلة أنثروبولوجية الأديان المجلد 19 العدد01 2023/01/05

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

السياسة المالية لدول الغرب الإسلامي وتأثيراتها على الحياة الدينية والاجتماعية لأهل الذمة من القرن 5هـ/ 11م إلى القرن 9هـ/ 15م

دراسة أنثروبولوجية ودينية

The financial policy of the Islamic Maghreb states and its effects on the religious and social life of the dhimmis from the 5th century AH / 11 AD to the 9th century AH / 15 AD

Anthropological and religious studies Anthropological and religious studies

عبد القادر طويلب*

كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية جامعة وهران –1– أحمد بن بلة– الجزائر

toulaek1982@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/09/12 تاريخ القبول: 2021/11/27

ملخص:

عاش أهل الذمّة من يهود ونصارى ببلاد الغرب الإسلامي، بين القرن 5هـ/ 11م– والقرن 9هـ/ 15م، جنبا إلى جنب مع المسلمين الحكام الجدد للبلاد، ووفروا لهم الأمن والسلام والحرية، كما كانوا جزء من التركيبة السكانية التي كونت المجتمع، وكان تواجدهم يفرض على الدول التي قامت بالمنطقة أن تدخلهم ضمن سياستها المالية، وتطبق الأحكام الشرعية تجاه هذه الفئة من الرعية، وبصفتهم أهل ذمة، فقد فرض عليهم أداء الجزية وهي ضريبة شرعية على الرؤوس تؤدى لبيت المال، بالإضافة إلى الضرائب التي كانت تلزم الرعية ككل، مسلمين وغير مسلمين، على النشاط الاقتصادي الذي يمارسونه تجاريا أو فلاحيا وزراعيا أو صناعيا، وقد استفادت الدول من المداخيل التي كانت تجبيها من وراء ذلك، ساهمت في إثراء خزائنها وتمويل مشاريعها المختلفة، كما نجد هذه الدول قد استعانت بأهل الذمة في سياستها المالية ووظفتهم في إدارتها المالية، كعمال للجباية ومشرفين على دواوينها، إلا أن هذا التوظيف كانت له عواقب سيئة ووخيمة على هذه الدول، حيث كانت عاملا من العوامل التي ساهمت في سقوط دول وقيام أخرى، كما كانت سببا في التنكيل بهم وتعرضهم للقتل والطرد.

الكلمات الدالة: أهل الذمة، الغرب الإسلامي، السياسة المالية، الضرائب.

* **المؤلف المرسل**: عبد القادر طويلب، **الايميل**: toulaek1982@gmail.com

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

Abstract:

Between the 5th century AH / 11 AD - the 9th century AH / 15 AD, the dhimmis of Jews and Christians lived in the countries of the Islamic West, side by side with the Muslims, the new rulers of the country, and provided them security, peace and freedom, as they were part of the demographic structure that formed the society. their presence imposed on The states that established in the region have to include them in their financial policy, and apply the legal rulings towards this category of the subjects. as dhimmis, it was imposed on them to pay the jizya paid to the treasury, in addition to the taxes that were obligatory for the subjects as a whole, Muslims and non-Muslims, On the economic activity that they practice, and the states have benefited from the income they were collecting from that, contributing to the enrichment of their coffers and the financing of their various projects. and supervisors of their offices, but this employment had bad and severe consequences for these states, as it was a factor that contributed to the fall of states and the rise of others, as well as the cause of their abuse, killing and expulsion.

Keywords: Dhimmis, the Islamic West, fiscal policy, taxes.

مقدمة:

من المواضيع التي تحتاج إلى تسليط الضوء عليها، ودراستها بعمق في تاريخ بلاد الغرب الإسلامي، وتركيبته السكانية، هو موضوع السياسة المالية لدول الغرب الإسلامي وعلاقتها بأهل الذمة من اليهود والنصارى، وكما هو معلوم فالمال ركن من أركان الدولة التي لا تقوم إلا به. وموارد هذه الدول محدودة وربما لا تفي احتياجاتها ومتطلباتها، فتلجأ إلى موارد أخرى غير التي أقرها الشرع. ومن الموارد التي تتعلق بأهل الذمة الجزية التي هي مقررة بنصوص شرعية ثابتة من الكتاب والسنة على الرؤوس والأراضي. فكيف نظرت هذه الدول إلى أهل الذمة بالنسبة لسياستها المالية، وما هو موقعها من هذه السياسة؟ هل اكتفت بفرض الجزية عليهم، أم لجأت إلى فرض ضرائب أخرى؟ هل هي فئة خاضعة لأداء الواجبات المالية التي تفرضها هذه الدول عليها فقط؟ أم أنه كان لها دور في هذه السياسة استعانت بهم لتنفيذ سياستها المالية وجباية الضرائب من الرعية؟ وما هي آثارها على الحياة الدينية والاجتماعية لأهل الذمة؟

وفي هذا المقال، سوف يحاول الباحث تبيين هذه العلائق، والأدوار التي كانت لأهل الذمة في بلاد الغرب الإسلامي، في السياسة المالية لدول الغرب الإسلامي، من خلال الرجوع إلى المصادر التاريخية

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

والجغرافية، والدراسات الحديثة التي تطرقت إلى أهل الذمة ودرست أوضاعهم في المنطقة، وتحليل المادة العلمية المتعلقة بها وفق المنهج التاريخي القائم على الدقة والتمحيص والنقد، وسوف يركز في هذا البحث على الفترة الممتدة من قيام دولة المرابطين في منتصف القرن الخامس الهجري / 11م، إلى سقوط الدولة المرينية في القرن التاسع الهجري / 15م.

تواجد اليهود والنصارى في بلاد الغرب الإسلامي:

يرجع تواجد اليهود في بلاد الغرب الإسلامي إلى أزمنة غابرة، حسب الدراسات التاريخية التي أنجزت حول هذا الموضوع، والتي هي مبنية في أساسها على معلومات تفتقد إلى الدليل التاريخي القوي. وقد قبلها الباحثون بحكم أحداث لاحقة ظهر فيها العنصر اليهودي بشكل جلي، وذلك بعد الفتح الإسلامي لبلاد المغرب، حيث كان لهم دور في الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية في المنطقة، هذا الدور الذي لم يستطيعوا القيام به من قبل، بفعل الاضطهاد الذي مورس عليهم من طرف الكيانات التي غزت المنطقة من رومان، وندال وبيزنطيين. وسبب بروزهم في العهد الإسلامي، هو التسامح الذي لاقوه من طرف المسلمين، الحكام الجدد لبلاد المغرب، واعتبارهم جزء من التركيبة الاجتماعية التي تكون سكان المغرب الإسلامي. فنعموا بالأمن والسلام في أرواحهم، وأموالهم، وممارسة شعائرهم الدينية بكل حرية، بفضل تعاليم الإسلام التي تنص وتؤكد على الحرية الدينية، (لا إكراه في الدين)، وأنهم أهل كتاب ورسالة سماوية (بشير، 2001؛ الزعفراني، 2000؛ أبو ريه، 2005؛ بوعمامة، 1432هـ/ 2011م؛ كواتي، 1411-1412هـ/ 1990-1991م؛ الخالدي، 1429هـ/ 2008م؛ Chouraqui، 2001)

أما النصارى، فهم كذلك شكلوا جزءا من التركيبة السكانية لبلاد المغرب، سواء من السكان الأصليين أو من الوافدين إليه. فقد اعتنق فريق من السكان الديانة المسيحية بعد دخولها إلى أرضهم، عن طريق رهبان مصر في القرن الثاني الميلادي. وكان تواجدهم يتركز في المدن الساحلية والسهل الساحلي، بالإضافة إلى المدن الداخلية، مثل نوميديا والأوراس وبلاد الزاب. (مؤنس، صفحة 363) وعندما دخل الإسلام بلاد المغرب وأصبح تحت الحكم الدولة الإسلامية، كفل ولاة المسلمين الحرية الدينية للنصارى، حتى أن البكري عندما يصف مدينة تلمسان يقول عنها: "وفيها للأول آثار قديمة وبها بقية من النصارى إلى وقتنا هذا ولهم بها كنيسة معمورة." (البكري، 1992، صفحة 746) (علي حسن، 1980، الصفحات 363-364)

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

وقد قامت ببلاد المغرب كيانات سياسية، بسطت نفوذها عليه وسيطرت عليه وأصبح تحت سلطتها، بجميع مكوناته الاجتماعية، وكانت لها سياستها الخاصة في التعامل مع أهل الذمة من يهود ونصارى محاولة الاستفادة من طاقاتهم المادية وخبرتهم في مختلف المجالات. وبالتحديد مع قيام الدولة المرابطية في منتصف القرن الخامس الهجري، الحادي عشر ميلادي، مرورا بالموحدين ثم عصر الدويلات إلى القرن التاسع الهجري، الخامس عشر ميلادي. هذه الدول كان لها مواقف متعددة تجاه أهل الذمة في تعاملها معهم، وفي السياسة المالية التي ينتهجونها نحوهم.

فكيف كانت السياسة المالية لدول المغرب الإسلامي وعلاقتها بأهل الذمة؟

1- أهل الذمة في عهد المرابطين:

في العهد المرابطي، نجد أن اليهود في ظل هذه الدولة قد خضعوا لدفع الجزية، وفرضت عليهم ضرائب ثقيلة. فقد ذكر صاحب "البيان المغرب" في حوادث سنة 464هـ/ 1071م أن يوسف بن تاشفين افترض على اليهود فريضة ثقيلة في جميع طاعته اجتمع له فيها مائة ألف دينار عشرية ونيف على ثلاثة عشر الف دينار، وكانت ضريبة ثقيلة. (ابن عذاري المراكشي، 1983، صفحة 23؛ علي حسن، 1980، صفحة 364؛ مجهول، 1399هـ/ 1979م، صفحة 25).

وفي جواز يوسف بن تاشفين الرابع إلى الأندلس سنة 496هـ/ 1103م سار إلى مدينة اليسانة (Lucena) بالأندلس، وهي مدينة منيعة، سورها من أعظم الأسوار، انفرد بسكناها اليهود، وسبب ذلك أن أحد فقهاء قرطبة، حسب زعم المستشرق الهولندي "دوزي" أراد أن يحمل اليهود على اعتناق الإسلام، من خلال حديث نبوي يقول أنهم قطعوا على أنفسهم عهدا للرسول بأن يسلموا في ختام القرن الخامس للهجرة إن لم يظهر نبي منهم. فسار إليها ليرى ما يصنع فيهم. وحتى يجدوا حلا لهذا الإشكال دفعوا هذه الضريبة ولا يدخلوا في الإسلام. (مجهول، 1399هـ/ 1979م، صفحة 80، 81؛ دوزي ، 1995، صفحة 162؛ مارسيه، 1991، صفحة 285). وعليه فإن تشبث اليهود بدينهم يبقى قائما وعداءهم للإسلام كذلك يبقى قائما، وينفقوا في ذلك الأموال الطائلة ولا يتبعوا رسالة الإسلام لأن صاحب الرسالة محمد صلى الله عليه وسلم ليس منهم.

من جانب آخر، كانت معاملة اليهود فيها نوع من الحذر والحيطة، لما عرفوا به من الغدر والخيانة، وحتى لا يتجسس اليهود على المسلمين وينقلوا الأخبار إلى الأعداء، خاصة فترة الحروب التي كانت تمر بها

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

الدولة المرابطية، ثورة الموحدين في الداخل، ونشاط الممالك النصرانية من خلال حروب الاسترداد بالأندلس. فقد اتخذ الأمير علي بن يوسف قرارا وقائيا يقضي بمنع اليهود المبيت بمدينة مراكش، والسماح لهم بالعمل فيها نهارا، (علي حسن، 1980، صفحة 365) حيث ذكر الإدريسي في كتابه أن:" اليهود كانت لا تسكن مدينة مراكش عن أمر أميرها على بن يوسف ولا تدخلها إلا نهارا وتنصرف عنها عشية، وليس دخولهم في النهار إليها إلا لأمور له وخدم تخص به ومتى عثر على واحد منهم بات فيها استبيح ماله ودمه، فكانوا ينافرون المبيت فيها حياطة على أموالهم وأنفسهم." (الإدريسي، 1863، صفحة 69)

ولم تقف الأمور عند هذا الحد بل نجد التشديد على اليهود طال حتى حياتهم الاجتماعية، وذلك من باب المحافظة على سمعة الإسلام والمسلمين، وإذلال اليهود وإنزالهم المنزلة التي تليق بهم. مع فرض لباس خاص بهم يميزهم عن المسلمين. حيث نجد القاضي الأندلسي ابن عبدون الذي تولى شؤون الحسبة في الدولة المرابطية يضع قواعد في تعامل المسلمين مع اليهود، فيقول:" ويمنع أهل الذمة من الإشراف على المسلمين في منازلهم، والتكشيف عليهم ومن إظهار الخمر والخنزير في أسواق المسلمين، ومن ركوب الخيل بالسروج والزي بما هو من زي المسلمين، أو بما هو من أبَّهة، وينصب عليهم علما يمتازون به عن المسلمين، كالشكلة في حق الرجال، والجلجل في حق النساء، ويمنع المسلمين أن يحاولوا لهم كل ما فيه خساسةٌ أو إذلال للمسلمين، كطرح الكُنَاسة ونقل آلات الخمر، ورعاية الخنازير، وشبه ذلك، لما فيه من عُلوِّ الكفر على الإسلام، ويؤدب من فعل ذلك. (ابن عبدون، 1955، صفحة 122)

ويبدو عدم التزام السلطة السياسية العليا المرابطية بأحكام أهل الذمة، وهذا مرده إلى التسامح الذي انتهجه حكام الدولة مع اليهود والنصارى المعاهدين. لذلك تشددت كتب الحسبة على القضاة والأمراء من أجل تطبيق أحكام الشريعة، فقال ابن عبدون:" يجب ألا يحك مسلم اليهودي؛ ولا النصراني، ولا يرمي زبله ولا ينقي كنيفه، فاليهودي والنصراني كانوا أولى بهذا الصنع، لأنها صنع الأرذلين، لا يخدم مسلم دابة يهودي، ولا نصراني، ولا يستزمل له ولا يضبط بركابه، وإن عرف هذا أُنكر على فاعله (ابن عبدون، 1955، صفحة 48؛ بلغيث، 2014، صفحة 921)

من خلال هذه الأخبار نرى أن الدولة المرابطية سمحت لليهود العيش في كنفها كرعايا أهل ذمة، يخضعون للأحكام الشرعية الواجبة تجاههم وفرضت عليهم دفع الجزية وتحصيل الضرائب اللازمة في أموالهم على الأنشطة التي يمارسونها، ويمارسون شعائرهم الدينية ويحتفلون بأعيادهم المختلفة والكثيرة في المجتمع

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

المسلم، ولكن لم تقم باستخدامهم ضمن أجهزتها الإدارية خاصة المالية منها. وهذا يبين الموقف الذي اتخذته هذه الدولة منهم، والذي فيه توجس وحذر بسبب طبيعة اليهود المائلة إلى الغدر والخيانة كلما أتيحت لهم الفرصة.

وبالرغم ممّا ذكرناه حول سياسة المرابطين تجاه اليهود، فإن الدراسات اليهودية تقول أنهم عاشوا في رخاء نتيجة الازدهار الاقتصادي الشامل للبلاد، ولذلك بلغوا درجة كبيرة من الثراء ممّا أدى إلى مساهمتهم في إغناء الحياة الأدبية والفكرية والاقتصادية. (بلغيث، 2014، صفحة 896) ومن مظاهر الحرية التي تمتع بها يهود الأندلس في عهد المرابطين، هو انتشار المراكز الدينية في الحواضر الأندلسية المرابطية، خاصة في عهد علي بن يوسف الذي التزم بأحكام أهل الذمة التي يفرضها الإسلام، حتى نعته أحدهم بأنه:" أحد حماة اليهود". (بلغيث، 2014، صفحة 900)

وبالمقارنة مع أهل الذمة من النصارى، وعكس اليهود، فإننا نجد أن الدولة المرابطية قد استعملتهم في جهازها المالي وكانت مهمتهم جباية الضرائب في المناطق البعيدة عن مركز الدولة، أو المناطق التي تجد صعوبة في تحصيل الضرائب منهم، ويعد "علي بن يوسف" أول من استحدث ذلك بالمغرب، وهو استعمال الروم في جباية المغارم والضرائب، يقول صاحب الحلل الموشية: «وهو (علي بن يوسف) أول من استعمل الروم بالمغرب، وأركبهم وقدمهم على جباية المغارم.» (مجهول، 1399هـ/ 1979م، صفحة 84، 85) فقد عهد إلى النصارى الروم والأغزاز المقيمين سواء في المغرب أو الأندلس بأعمال جباية الضرائب في أحواز مراكش العاصمة وبلاد السوس، (عبد المنعم حسين، 1997، صفحة 418؛ بروفنسال، 1990، صفحة 247، 248) وإذا لم يكونوا جباة فإنه كان يعهد إليهم مهمة حراسة العمال المكلفين بجباية الضرائب، خاصة في المناطق النائية حيث تضعف السلطة المركزية، وينعدم الأمن. ولم يكن من السهل جباية الضرائب في هذه المناطق بدون إرسال قوات عسكرية لتحصيله. ولذلك استخدم المرابطون هؤلاء النصارى للقيام بهذا العمل. (البارودي، 2007، صفحة 203، 204)

وقد فعل المرابطون ذلك من أجل ضمان تحصيل الضرائب، وعلمهم أن أمثال هؤلاء يخافون السلطان ويخشون العاقبة ولا يفرطون في أداء واجبهم كما لا يمدون أيديهم إلى أموال الجباية. (احمد محمود، 1416هـ/ 1996م، صفحة 411)

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

ومما يؤكد استعمال المرابطين للنصارى في الجباية، الخبر الذي يذكر عن ثائر الموحدين ابن تومرت الذي تحصن في منطقة تينمل، وأخذ في تأليب أهلها على المرابطين ومماليكهم الفرنج الذين كانوا يستعملونهم في الجباية، وكانوا يقدمون سنويا إلى الجبل لجمع الضرائب. (سعد زغلول، د ت، صفحة 240) خاصة عندما خشي من أهل الجبل أن يتخلوا عنه ويسلموه إلى المرابطين، فرأى بعض أولاد القوم شقرا زرقا، وألوان آبائهم السمرة والكحل، فسأل عن سبب ذلك، فقالوا له، نحن من رعية الملك وله علينا خراج، وفي كل سنة تصعد مماليكه إلينا ينزلون في بيوتنا ويخرجونا عنها ويخلون بمن فيها من النساء، فتأتي الأولاد على هذه الصفة، وما لنا قدرة على دفع ذلك عنا، فقال بن تومرت: والله إن الموت خير من هذه الحياة، وكيف رضيتم بهذا وأنتم أضرب خلق الله بالسيف وأطعنهم بالرمح والحربة؟ فقالوا: بالرغم لا بالرضا. (ابن تومرت، 1903، صفحة 20؛ ابن خلكان، صفحة 51)

فاستغل هذا الحدث لتأييد دعوته، ودعاهم للانتقام من هؤلاء المماليك والامتناع عن دفع الضرائب للمرابطين.

وفي هذا الخبر إشارة إلى الظلم والتعدي على السكان من طرف هؤلاء الجند من النصارى على نساء أهل تنمل الذي أدى إلى اختلاط أنسابهم وهو شيء خطير يسيء إلى السكان ويفقد المجتمع ترابطه وقوته.

وهؤلاء الروم من النصارى الذين حباهم الأمير المرابطي بثقته وحمايته، اشتد نفوذهم في الدولة خاصة في الجيش وشئون الجباية، بعد ما اضطربت أحوال الدولة المرابطية على إثر قيام حركة المهدي في المغرب. (حاجيات، 1984، صفحة 331) وأساؤوا معاملة المسلمين، واشتطوا في تحصيل المغارم والفروض، وأمعنوا في سلب ونهب أموالهم، وغلبت الفوضى على شؤون الدولة المالية، كما غلبت على غيرها. (عنان، 1411هـ/ 1990م، صفحة 410) وربما من العوامل التي ساهمت في سقوط دولة المرابطين، هو استعمالها لهؤلاء النصارى ضمن جهازها الإداري والعسكري.

2- أهل الذمة في عهد الموحدين:

يقول صاحب "المعجب": "ولم تنعقد عندنا ذمة ليهودي ولا نصراني منذ قام أمر المصامدة، ولا في جميع بلاد المسلمين بالمغرب بيعة ولا كنيسة، إنما اليهود عندنا **يظهرون الإسلام ويصلون في المساجد**

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

ويُقرئون أولادهم القرآن جارين على ملتنا وسنتنا والله أعلم بما تكن صدورهم وتحويه بيوتهم." (المراكشي، د ت، صفحة 383)

من خلال هذه الشهادة "للمراكشي" والتي ينفي فيها وجود عقد ذمة في الدولة الموحدية لليهود والنصارى معا، وأن يهود المغرب قد اعتنقوا الإسلام والتزموا به في ظاهرهم. يتبين وضع أهل الذمة في هذه الدولة، وهي من الإشارات التي استند عليها من قالوا بأن أهل الذمة كانوا مضطهدين في عصر الموحدين وأنهم خيروهم بين الدخول في الإسلام والبقاء ببلاد المغرب أو الطرد منها.

وقبل هذه الشهادة، يذكر طريقة تعامل الدولة الموحدية في عهد الخليفة أبي يوسف المنصور (580- 595هـ/ 1184- 1198م) مع اليهود، وذلك بإلزامهم بزي خاص يتميزون به عن زي المسلمين ،وفيه من المهانة والإذلال الكبير لهم. وهنا يمكن أن نطرح التساؤل، كيف تفرض الدولة الموحدية على اليهود التمييز في الملبس وهم أهل ذمة ثم يقول "المراكشي" بانعدام وجود ذمة في دولة المصامدة الموحدين؟ وفي هذا الخبر على ما نعتقد نوع من التناقض. من جهة معاملة اليهود كأهل ذمة في مجتمع مسلم، ومن جهة أخرى انعدامها كليا. (هوبكنز، 1980، صفحة 122، 123)

حيث يذكر المراكشي أيضا في كتابه ما يلي: "وفي آخر أيام أبي يوسف أمر أن يميّز اليهود الذين بالمغرب بلباس يختصون به دون غيرهم، وذلك ثياب كحلية وأكمام مفرطة السعة تصل إلى قريب أقدامهم، وبدلا من العمائم كلوتات على أشنع صورة كأنها البراديع تبلغ إلى تحت آذانهم، فشاع ذلك الزي في جميع يهود المغرب، ولم يزالوا كذلك بقية أيامه وصدرا من أيام ابنه أبي عبد الله، إلى أن غيّره أبو عبد الله المذكور، بعد أن توسلوا إليه بكل وسيلة، واستشفعوا بكل من يظنون أن شفاعته تنفعهم، فأمرهم أبو عبد الله بِلِبْسَان ثياب صفرٍ وعمائم صفر، فهم على هذا الزي إلى وقتنا هذا – وهو سنة 621- وإنما حمل أبا يوسف على ما صنعه من إفرادهم بهذا الزي وتمييزه إياهم به شكه في إسلامهم، وكان يقول: لو صحّ عندي إسلامهم لتركتهم يختلطون بالمسلمين في أنكحتهم وسائر أمورهم، ولو صح عندي كفرهم لقتلت رجالهم وسبيت ذراريهم وجعلت أموالهم فيئا للمسلمين، ولكني متردد في أمرهم. (المراكشي، د ت، صفحة 383)

أما "الزركشي" فيقول عن هيئتهم في عهد "المنصور" أنه أمرهم بعمل الشكلة وجعل قمصهم طول ذراع في عرض ذراع وجعل لهم برانس وقلانس زرقا، وكان ذلك سنة 595هـ. (الزركشي، 1966، صفحة 16)، ومهما يكن من أمر في وصف زي اليهود في دولة الموحدين، إلا الأمر الواضح هو تمييزهم عن باقي

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

المسلمين ومنع تشبههم بهم، حتى يتم التعرف عليهم وكشف مخالفاتهم في جميع المعاملات خاصة التجارية منها لما عرفوا من التعامل بالربا واستحلالهم لها، بالإضافة إلى المخالفات الأخرى في مجال الحياة اليومية.

كما أن جملة المراكشي "في آخر أيامه" يمكن أن نفهم منها أن اليهود قبل ذلك كانوا يتزيون مثل المسلمين لا فرق بينهم، يعيشون بين المسلمين يمارسون حياتهم الطبيعية في ظل حكم الموحدين، لكن ربما يكون قد صدر منهم أفعال وتصرفات أدت بالخليفة الموحدي إلى اتخاذ مثل هذا القرار، وهم عنده ليسوا بمسلمين وليسوا كفارا وهو متردد في أمرهم.

كما لا تذكر الأخبار التاريخية استعمال الدولة الموحدية لليهود في أي وظيفة من الوظائف الإدارية أو المالية. وذلك راجع للموقف الذي اتخذته منهم وهو عدم الثقة فيهم لطبيعتهم القائمة على الغدر والخيانة.

أما النصارى فهم كذلك كان لهم تواجد ببلاد المغرب، ولكن في عهد الموحدين لم تنعقد لهم ذمة تحفظ حقوقهم في ظل الدولة الإسلامية، ومع ذلك نجد أن خلفاء هذه الدولة استقدموا نصارى من الأندلس واستخدموهم كحرس خاص لهم، كما فعل الخليفة أبو يوسف يعقوب الذي اتخذ حرسه الخاص من النصارى وأعاد فتح الكنائس، (بوعمامة، 1432هـ/ 2011م، صفحة 38) وكما فعل ذلك أيضا الخليفة المأمون الذي يقول عنه ابن أبي زرع في روض القرطاس أن المأمون الموحدي هو:" أول من جوز الروم إلى العدوة وخدمهم بها." (ابن أبي زرع، 1843، صفحة 167؛ عزالدين عمر، 1969، صفحة 263)

3- أهل الذمة في الدولة الحفصية:

كانت وضعية اليهود في الدولة الحفصية، وضعية ذميين وأهل كتاب يقيمون ببلد أو دار الإسلام، توفر لهم الأمن والحماية، وفي المقابل يؤدون ما ألزمه الشرع الإسلامي عليهم من جزية، وتمييز في اللباس. كما كانوا مطالبين بدفع بعض المبالغ في مناسبات دورية أو بصورة استثنائية. (برنشفيك، 1988، صفحة 435) كما ذكر أيضا أدورن في رحلته أن الدولة الحفصية كانت تفرض على اليهود ضرائب ثقيلة عكس النصارى الذين كانوا معفيين من دفع الضرائب. (Brunschvig , 1936, pp. 191, 192)

كما أن هؤلاء اليهود لم يرتقوا في العهد الحفصي إلى مناصب رسمية سامية، رغم الأهمية البالغة للموارد المالية التي كانت توفرها الجالية اليهودية لبيت مال الدولة، (برنشفيك، 1988، صفحة 440) إلا أننا نجد الدولة الحفصية قد استخدمت اليهود في وظائف مالية مثل الإشراف، فقد ذكر "الحسن

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

الوزان" أنّ وظيفة المشرف شغلها يهود أغنياء بتونس، أما بجاية والتي كانت مركزا ثانيا للدولة الحفصية فإننا لا نجد لموظفين يهود أثر في هذا المنصب. (الوزان، 1983، صفحة 80؛ فاليريان، 2014، صفحة 327) بمعنى أنه كانت هناك ازدواجية في التعامل مع اليهود عند سلاطين الدولة الحفصية، وأن حكام بجاية كانوا أكثر تشددا مع اليهود، وفي استعمالهم في الوظائف الإدارية للدولة خاصة الإدارة المالية.

4- أهل الذمة في العهد الزياني:

أما في عهد الدولة الزيانية فإن تواجد اليهود بها قديم، وكانوا يشكلون أيضا جزء من التركيبة السكانية لتلمسان وضواحيها، وكانوا يمارسون حياتهم الاجتماعية والاقتصادية كأصحاب حرف ومزارعين، إلى أن وفد عليهم اليهود المهجرين من الأندلس، فتغيرت أحوالهم وتضايقوا منهم. فقد تلقت تلمسان الزيانية أهم عدد من المهاجرين اليهود سواء من حيث الكيف أو من حيث الكم. ويظهر ذلك من خلال تصريح الحاخام سيمون بن سامح دوران ردا على شكوى يهود الأهالي منافسة اليهود المهاجرين لهم: "كنتم تعيشون في رخاء بفضل علاقاتكم مع العرب الذين كانوا بحاجة إلى صناعتكم، وكانوا يقدمون لكم أموالا كنتم تستفيدون منها في تجارتكم وتلبية حاجياتكم، لكن بعد قدوم اللاجئين لمدينتكم برؤوس أموالّ التي مكنتهم من التفوق عليكم في الصناعة اليدوية فضلهم العرب عنكم لأنهم وجدوا عندهم ما هم بحاجة إليه." (بوعمامة، 1432هـ/ 2011م، صفحة 204، 205)

وكان اليهود في تلمسان في العهد الزياني يتمتعون بحقوقهم كاملة كأهل ذمة، ونعموا بالأمن وعاشوا بسلام وتسامح مع أهلها من المسلمين، ويدفعون الحقوق المالية الواجبة عليهم من جزية وإن كانت المصادر التاريخية المعاصرة لا تشير إلى ذلك، بالإضافة إلى الضرائب على الأنشطة التي كانوا يقومون بها خاصة الصنائع والتجارة التي برعوا فيها واشتهروا بها. وزادت هذه المساهمة مع قدوم اليهود المهجرين.

ونظرا لإسهامات الميغوراشيم (اليهود المهاجرون من الأندلس إلى شمال المغرب الإسلامي) المالية، أصدر حكام الدولة الزيانية قرارا نص بتخفيض الجزية المفروضة عليهم بالنصف، كما أعفوهم من دفع الرسوم الجمركية وهذا بالنسبة للتجار الكبار، وكانت هذه الرسوم مفروضة على اليهود الأهالي التوشابيم (اليهود من الأهالي الذين كانوا يعيشون في بلاد المغرب الإسلامي) (بوعمامة، 1432هـ/ 2011م، صفحة 205)

ولم يكن اليهود في الدولة الزيانية رعايا غارمة تدفع الضرائب فقط، بل نجدهم كذلك ضمن الجهاز الإداري المالي لها وعمال في الجباية، وخير دليل على ذلك ما ذكره "ابن مرزوق" في وصفه لاستيلاء السلطان

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

المريني أبي الحسن على تلمسان سنة737هـ/ 1337م والأوضاع المالية التي كانت تعيشها الرعية في تلمسان:" ولما استولى على تلمسان وأحوازها، أسقط عنهم رضي الله عنه الربع من سائر المغارم وشتّى المجابي والملازم، وأسقط ألقابا كانت منكرة جملة فلم يبق لها أثرا منها مما كانت تعم به البلوى من المطالبات في الأبواب من التفتيش الذي لا يحترم فيه من الناس أحد، فيتولى المسلمَ **نصرانيٌ ويهوديٌ** وخارجيٌ ويحيطون به فيفتشونه من رأسه إلى قدمه ظاهرا وباطنا لما عسى أن يدخل به من السلع التي يوظف عليها مغرم من المغارم، وحتى النساء يوكل بهن **يهوديات** يفتشنهن ويدخلن يديهن إلى لحومهن." (ابن مرزوق، 1401هـ/ 1981م، صفحة 285)

وبالإضافة إلى وظيفة التفتيش في الأبواب، يذكر أيضا أنهم استعملوا كذلك في الموانئ في ديوان البحر الذي أقامته الدولة الزيانية لاستخلاص الضرائب الجمركية على التجارة الخارجية، فكان يشرف على هذا الديوان موظفين مسلمين يساعدهم أحيانا موظفين يهود. (بشاري، 1406- 1407هـ/ 1986-1987م، صفحة 216)

لهذا وجدنا يهود تلمسان الذين كانوا يسكنون أغادير انتقلوا إلى تاجرارت وسكنوا شرق وشمال المشور، حتى يكونوا تحت مراقبة وحماية السلطان، بعدما شعروا بالخطر الذي يحدق بهم، بعد تضايق سكان تلمسان المسلمين من معاملاتهم، ويتذمرون من سلوكهم بسبب هيمنتهم على التجارة والأعمال المالية، ونيلهم الحظوة عند السلطان الزياني، الذي قلدهم بعض الوظائف المالية السامية في الدولة. (فيلالي، 2002، صفحة 194، 195) رغم أنهم لم يكونوا يتصفون بالثقة والأمانة المطلوبة في مثل هذه الوظائف، وكانوا لا يدفعون مما يجمعونه إلا الشيء القليل. (حساني، 2009، صفحة 106)

كما يذكر عن السلطان الزياني "أبي مالك عبد الواحد" (815-827هـ/ 1413-1424م) أنه كان يظلم العباد، وكان خراب البلاد على يديه، وأنه أظهر الأبهة وتلبس بالرفاهية، حتى صرف بيوت الأموال في الشهوات ولوازم الرفاهية، **واتخذ أعوانا من اليهود لجباية الأموال**، فاستطالوا على الرعايا بضروب التعدي وأخذ الأموال بغير حق، **وتوظيف الضرائب المتنوعة**، وامتدت أيديهم لمصادرة ذوي الغنى وأهل الفضل، واشتدت الوطأة على الناس. فكيف يرجى الخير ممن يسوسه يهود وفجار ومن ليس يرتضى. (دحماني، 2017- 2018م، صفحة 485، 486)

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

وبطبيعة الحال، فإن هذا الوضع الذي كان يعيشه اليهود في بلاد المغرب عامة والمغرب الأوسط خاصة، قد أثر على حياتهم ككل، فبعد العسف والظلم الذي كانوا يعيشونه في فترات سابقة، أصبح في ظل الدولة الإسلامية لهم كيانهم الخاص بهم ولهم حقوقهم في المجتمع كاملة يمارسون شعائرهم التعبدية بكل حرية في معابدهم التي كانت قائمة، ويؤسسون المدارس والمراكز التعلمية لتعليم أبنائهم، كما كان لهم الحق في التملك وممارسة نشاطاتهم الاقتصادية من حرف وتجارة وغيرها، فشعروا بالأمان والاستقرار وأسسوا حاراتهم الخاصة بهم، وتحسن وضعهم المادي والاجتماعي وحازوا مكانة رفيعة عند ملوك البلاد.

5– أهل الذمة في عهد الدولة المرينية:

أ– مع اليهود

أما في المغرب الأقصى والتي كانت تتواجد بها مجموعات يهودية كثيرة، في فاس وأغمات، وغيرهما، كما ذكر ذلك البكري في كتابه المسالك والممالك عن مدينة فاس:" وهي أكثر بلاد المغرب يهودا يختلفون منها إلى جميع الآفاق. (البكري، 1992، صفحة 795)

لقد نعم اليهود في المغرب الأقصى في العهد المريني بالأمن على أنفسهم وأموالهم، وعاشوا في تسامح كبير، وتمتعوا بحقوقهم بصفتهم أهل ذمة في المجتمع الإسلامي، ونالوا الحظوة لدى سلاطين الدولة المرينية، وتمكنوا حتى تنفذوا فيها وحازوا المناصب العليا، وتولوا قبض الضرائب والأموال، وكل الأشغال والأعمال المالية في ديوان الخراج للدولة، فقد جاء في " الدوحة المشتبكة" ما يبين ذلك:" ... وقدمهم (اليهود) مع ذلك الولاة والعمال لقبض المجابي والأموال في سائر الأشغال." (ابن يوسف الحكيم، 1378هـ/ 1958م، صفحة 178)

إلا أن هؤلاء اليهود قد أساؤوا السيرة وظلموا الرعية، و"عظم بلاؤهم في الدين وضررهم بالمسلمين" (ابن يوسف الحكيم، 1378هـ/ 1958م، صفحة 178) حتى تشكّى الناس من ضررهم ورفعوا أمرهم إلى السلطان أبي الحسن المريني سنة 736هـ، فلما ثبت له غشهم وظلمهم، أمر بتشديد العقوبة عليهم والتنكيل بهم، ومنعهم من الاشتغال في كل الأعمال المالية.

ونجد السلطان يشرع قوانين تحدد كيفية التعامل مع اليهود في بلاد المغرب في مجال الجباية والضرائب، وتولي الوظائف، كما أشار إلى ذلك صاحب "الدوحة المشتبكة" في تعليمة إلى عماله: " .. على أن يرفعوا أيدي اليهود عن الاشتغال بالصياغة والصرف والقبض وكل ما فيه غش للمسلمين رفعا كليا.

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

ولا سبيل لهم إلى أن يكلفوا مغرما ولا ملزما ولا يطلبوا بشيء من الوظايف والتكاليف، ما عدا الجزية والأعشار اللازمة شرعا لأهل الذمة. ومن تجر منهم بسوق من أسواق المسلمين، وتحرّف بحرفة من الحرف فيلزمه ما يلزم المسلمين في ذلك من غير حيف ولا طلب بزايد." (ابن يوسف الحكيم، 1378هـ/ 1958م، صفحة 179)

ولا يخفى على أحد أن في هذا الإجراء تأثير كبير على الحياة الاجتماعية لليهود، إذ أن منعهم من الاشتغال بأهم الحرف التي يجيدونها والتي تعتبر مصدر رزقهم الأساسي والذي هو الصياغة والصيرفة، سوف يؤثر على مداخيلهم، ويدخلهم في خانة الفقر والحاجة، رغم ما اقره السلطان من إعفاءات ضريبية لهم. لهذا نجد أن هذا الوضع لم يدم طويلا إذ سرعان ما استعادوا نفوذهم في الدولة المرينية وتولوا مناصب سامية في الدولة وأصبحوا هم المسيرين لها والمتولين لشؤون المسلمين، لاستعادة المكانة التي كانوا يحتلونها، لكنهم أساؤوا السيرة وظلموا وأذلوا الرعية، الذين لم يصبروا على هذا الوضع وثاروا على السلطان المريني عبد الحق بن عثمان المريني (823-868هـ / 1420-1464م) الذي بالغ في استعمالهم وإطلاق يدهم على الرعية جباية وتعديا، وانتهت بقتله وقتل وزيره هارون اليهودي في رمضان سنة868هـ/1464م (العباس ، 1423هـ/ 2002م، صفحة 42، 43، 44)

ولنبين الوضع المالي الذي فرض على اليهود في عهد الدولة المرينية يجب الإشارة إلى الضرائب التي كانت مفروضة عليهم. وهي على النحو التالي:

- **ضريبة الدخول**: بالاضافة إلى الجزية التي كانت مفروضة على أهل الذمة من اليهود الذين كانوا يشكلون جزءا من النسيج الاجتماعي للدولة المرينية، والذين شكلوا قوة اقتصادية ذات شأن داخل المجتمع المغربي، وكانت مداخيلها كبيرة بالنسبة لبيت المال المريني، حيث بلغت 400 مثقال ذهبي في الشهر. (أمل، 1427- 1428هـ/ 2006- 2007م، صفحة 190؛ الوزان، 1983، صفحة 284)

كذلك فرضت على اليهود الفارين من الأندلس، والذين توافدوا على البلاد المغربية بأعداد كبيرة، خاصة سنة 793هـ/1391م، إلى الموانئ أين تم إحصاؤهم من قبل رجال الجمارك (ديوان البحر)، ثم انتشروا في باقي أنحاء البلاد مثل فاس ومراكش وسجلماسة وسبتة وتلمسان، واستقروا بها. ففرضت

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

عليهم ضريبة سميت " ضريبة الدخول" وكان قدرها دينار ذهبي مضاعف (دوبلون واحد) عن كل فرد. (أمل، 1427- 1428هـ/ 2006- 2007م، صفحة 189)

- **الضرائب على التجارة:** مارس اليهود الكثير من الأنشطة الاقتصادية في بلاد المغرب، وفي مقدمتها التجارة، واشتهروا بها، وظهرت منهم أسر في هذا الميدان كان لها دور كبير في التبادل التجاري بين بلدان المغرب وأوربا، فاستفادت الدولة المرينية من هذه التجارة وهذا النشاط، ففرضت عليهم ضريبة العشر، وتحصلت منها على أموال كثيرة. (أمل، 1427- 1428هـ/ 2006- 2007م، صفحة 191)

ومع هذا فقد استفاد يهود المغرب الأقصى عندما يجلبون بضائع من الخارج من تخفيض في قيمة الرسوم الجمركية المقررة إلى نصف العشر **5%**، في حين كان التجار الغرباء وغير المسلمين القادمين من خارج البلاد، يدفعون رسوما على بضائعهم التي يدخلون بها للمغرب الأقصى نقدا بنسبة **10%** حتى أنّ هؤلاء التجار كانوا يلجؤون إلى التحايل من أجل إدخال سلعهم دون دفع الضرائب، وذلك بإشراك اليهود المغاربة في تجارتهم. (رية، 1999، صفحة 171)

ب– النصارى:

كما استعمل المرينيون النصارى في جباية الضرائب، وكان يقوم بهذه المهمة المرتزقة منهم الذين جلبهم سلاطين الدولة من أجل الخدمة في بلاطهم، إضافة إلى مهامهم العسكرية، وكان يدفع لهم رواتبهم من الجباية التي كان يحصل عليها بيت المال، خاصة من ضرائب فوائد المروس. (ابن مرزوق، 1401هـ/ 1981م، صفحة 284)

ومن الأخبار الواردة عن الدولة المرينية، في استعمال النصارى ما ذكر عن فترة حكم السلطان أبو يوسف يعقوب 656- 684هـ/1258- 1286م الذي كان له جند من المرتزقة النصارى استعملهم في جباية الضرائب، فأرسل أحد القادة المسيحيين واسمه – قزمان **Guzman** – من أجل جباية الضرائب من البدو الرحل، وعندما رجع بالأموال إلى عاصمة المملكة فاس، أخذ نصف الجباية. (أليماني، 1978، صفحة 40)

وكذلك في عهد السلطان أبي يعقوب يوسف، الذي أرسله من أجل جباية الضرائب من الأعراب بغية التخلص منه نظرا لاتساع نفوذه بين النصارى، لكنه هذه المرة فر بالأموال إلى إسبانيا بعدما علم

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

بالخطة التي دبرت للقضاء عليه، وكان ذلك سنة 689هـ/ 1291م. (أليماني، 1978، صفحة 41)

وفي المقابل حاز هؤلاء المرتزقة من النصارى على إعفاءات ضريبية، وعدم أداء الجزية التي كانت مفروضة على اليهود.

خاتمة:

كانت هذه حوصلة وجمع للمعلومات التاريخية التي تبين وضع أهل الذمة خاصة اليهود منهم، في بلاد المغرب في جانبه الاقتصادي والمالي، حيث كان يختلف من دولة إلى أخرى زمن عصر إلى آخر، وقد استفاد اليهود كثيرا من تواجدهم في المنطقة في ظل الحكم الإسلامي، الأمر الذي لم يتح لهم من قبل، حيث منحت لهم الحرية الدينية وممارسة شعائرهم دون مضايقة أو منع، والحرية الثقافية بتعليم أبنائهم في مدارس خاصة بهم تعاليمهم وثقافتهم. بالإضافة إلى الحق في ممارسة الأنشطة الاقتصادية من تجارة التي اشتهروا بها وحرف وحق التملك، كما استفادت منهم دول بلاد المغرب بصفتهم أهل ذمة من الجزية التي كانت تفرض عليهم مقابل الحماية والأمن على النفس والمال اللذان كانت توفرهما لهم، وكذلك الضرائب على النشاط الاقتصادي، ووظفت هذه المداخيل في تغطية النفقات التي كانت في حاجة إليها.

كما لم تتوقف هذه الاستفادة في هذا الجانب، بل تعدته إلى استعمالهم في الوظائف الإدارية المالية المالية، كجباة للضرائب وعمال ومشرفين، إما لمهارتهم في الحساب، أو لضمان تحصيل الجباية.

إلا أن استعمالهم في تسيير أمور وشؤون الدولة كان سببا في زوالها، كما حدث مع الدولة المرابطية التي كانت تستعمل النصارى في الجباية واستغلال الموحدين لهذا العامل في تأجيج السكان ضدها والتعجيل في اسقاطها، أو الدولة المرينية التي استعمل سلطانها لليهود وقربهم إليه وأطلق يدهم في التسيير، فجعل منهم الوزراء والعمال فتجاوزوا في ذلك وظلموا الرعية وكان ذلك سببا في زوال ملك بني مرين.

كما أن الحرية التي منحت لليهود في ظل الحكم الإسلامي والدول التي قامت في بلاد الغرب الإسلامي لم يحسنوا استعمالها واستغلالها لصالحهم بل كانت كثيرا ما تتعاون مع أعداء المسلمين ضدهم عن طريق الخيانة والدسائس والمؤامرات، مما كان يعرضهم للتنكيل والقتل والطرد، جزاء أفعالهم.

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

كما أن الاتهامات التي وجهت للدولة الموحدية بأنها ضايقت اليهود وشددت عليهم، يبدوا أنها باطلة، وذلك أن تواجدهم بالمنطقة في عهد الدولة بقي قائما، ومستمرا، دخل الكثير منهم الإسلام، وعلموا أبناءهم القرآن وتعاليم هذا الدين، وأصبحوا جزء من المجتمع بدون تمييز، وعندما ساور الحكام الموحدين الشك تجاههم، ألزموهم بلبس ثياب خاصة تميزهم عن باقي أفراد المجتمع، لسهولة التعرف عليهم ومعاقبتهم في حال ارتكابهم لأي محظور من المحظورات سواء تعلق بالأمن العام للدولة، أو المخالفات التي كانوا يرتكبونها في تعاملاتهم التجارية وحياتهم اليومية.

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر:

1. الشريف الإدريسي، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبدالله بن إدريس الحمودي الحسني. (1863م). المغرب وأرض السودان ومصر والأندلس من كتاب نزهة المشتاق في اختراق الآفاق. مطبع بريل. ليدن.
2. ابن أبي زرع،علي الفاسي.(1843). الأنيس المطرب روض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس. دار الطباعة المدرسية. أوبسالة.
3. البكري، أبو عبيد. (1992). المسالك والممالك. ج 2. دار الغرب الإسلامي. بيروت.
4. ابن تومرت، محمد.(1903). أعز ما يطلب. المطبعة الشرقية. الجزائر.
5. ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر. (1977) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. ج5. دار صادر. بيروت.
6. الزركشي، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم. (1966). تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية. ط2. المكتبة العتيقة. تونس.
7. السملالي، العباس بن إبراهيم. (1423هـ/ 2002م). الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام. ج8. ط2. المطبعة الملكية. الرباط.
8. ابن عبدون، محمد بن أحمد التجيبي. (1955) . ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب. مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية. القاهرة.
9. ابن عذاري المراكشي. (1983). البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب. ج4. ط3. دار الثقافة. بيروت. لبنان.
10. ابن مرزوق، محمد التلمساني. (1401هـ/ 1981م. المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. الجزائر.

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

11. مجهول. (1399هـ/ 1979م. الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية. ط1. دار الرشاد الحديثة. الدار البيضاء.
12. المراكشي، عبد الواحد. (1962) المعجب في تلخيص أخبار المغرب. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية. الجمهورية العربية المتحدة.
13. الوزان الفاسي، الحسن بن محمد. (1983). وصف إفريقيا. حجي محمد. الأخضر محمد. ج2. ط2. دار الغرب الإسلامي. بيروت.

المراجع:

14. أبو ريه، عطا. (2005). اليهود في ليبيا وتونس والجزائر. ط1. ايتراك للنشر والتوزيع. مصر.
15. أحمد محمود، حسن. (1416هـ/ 1996م). قيام دولة المرابطين. دار الفكر العربي. القاهرة.
16. البارودي، رضوان. (2007). دراسات وبحوث في تاريخ وحضارة المغرب والأندلس. مركز الاسكندرية للكتاب. الاسكندرية.
17. الزعفراني، حاييم. (2000). يهود الأندلس والمغرب. شحلان أحمد. مرسم الرباط.الرباط. المغرب.
18. برنشفيك، روبير. (1988). تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن 13إلى نهاية القرن 15م. ج1. ط1. الساحلي حمادي. دار الغرب الإسلامي. بيروت. لبنان.
19. بروفنسال، ليفي. (1990). الإسلام في المغرب والأندلس. .عبد العزيز سالم محمد. صلاح الدين حلمي محمد. مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية. مصر.
20. بشير، عبد الرحمن. (2001). اليهود في المغرب العربي 22- 462هـ / 642- 1070م. ط1. عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية. جمهورية مصر العربية.
21. بلغيث، محمد الأمين. (2010). الحياة الفكرية بالأندلس في عصر المرابطين 479- 539هـ/ 1085- 1144م. دار اليقين. الجزائر.
22. بوعمامة، فاطمة. (1432هـ/ 2011م). اليهود في المغرب الإسلامي خلال القرنين 7-9هـ/ 13-15م. كنوز الحكمة. الجزائر.
23. حاجيات، عبد الحميد.(1984). الجزائر في التاريخ، العهد الإسلامي. المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر.
24. حساني، مختار. (2009). تاريخ الدولة الزيانية. ج2. منشورات الحضارة. الجزائر.
25. دوزي، رينهارت. (1995). المسلمون في الأندلس. ج3. حبشي حسن. مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب. مصر.

26. عطا علي، محمد شحاته ريه. (1999). اليهود في بلاد المغرب الأقصى في عهد المرينيين والوطاسيين. ط1. دار الكلمة للطباعة والنشر. سورية.
27. سعد زغلول، عبد الحميد. (1995). تاريخ المغرب العربي. ج5. منشأة المعارف. الإسكندرية.
28. عبد المنعم حسين، حمدي. (1997). التاريخ السياسي والحضاري للمغرب والأندلس في عصر المرابطين. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية.
29. علي حسن، حسن. (1980). الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس عصر المرابطين والموحدين. ط1. مكتبة الخانجي.مصر.
30. عبد الله عنان،محمد. (1411هـ/ 1990م). دولة الإسلام في الأندلس عصر المرابطين والموحدين القسم الأول. ط2. مكتبة الخانجي. القاهرة.
31. فاليريان، دومنيك. (2014). بجاية ميناء مغاربي، 1510 -1067م. ج1. تر. علاوة، عمارة. المجلس الأعلى للغة العربية. الجزائر.
32. فيلالي، عبد العزيز. (2002). تلمسان في العهد الزياني. موفم للنشر. الجزائر.
33. مارسيه، جورج. (1991). بلاد المغرب وعلاقاتها بالمشرقالإسلامي في العصور الوسطى. تر. هيكل، محمود عبد الصمد. نشأة المعارف. الاسكندرية.
34. مؤنس، حسين. (1997). فتح العرب للمغرب. مكتبة الثقافة الدينية. القاهرة.
35. هوبكنز، ج. ف. ب. (1980). النظم الإسلامية في المغرب في القرون الوسطى. تر. الطيبي، أمين توفيق. الدار العربية للكتاب. ليبيا. تونس.

الرسائل الجامعية:

1. أمل، عبد الرحمن. (1427- 1428هـ/ 2006- 2007م). "السياسة المالية للدولة المرينية." رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية الأداب والعلوم الإنسانية. جامعة محمد الخامس. الرباط.
2. بشاري، لطيفة. (1406- 1407هـ/ 1986- 1987م). "التجارة الخارجية لتلمسان في عهد الإمارة الزيانية من القرن السابع إلى القرن العاشر الهجريين 13- 16م". رسالة ماجستير غير منشورة. معهد التاريخ. جامعة الجزائر. الجزائر.
3. الخالدي، خالد يونس. (1429هـ/ 2008م). "اليهود تحت حكم المسلمين في الأندلس 92- 897هـ/ 711- 1492م". رسالة دكتوراه. الطبعة إلكترونية1.
4. دحماني، سهام. (2017- 2018م). " النظام الضريبي للدولة الزيانية 633هـ/ 1236م- 962هـ/ 1554م". رسالة دكتوراه في التاريخ الوسيط. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية. قسم التاريخ. جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري. قسنطينة. الجزائر.

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

5. عزالدين عمر، أحمد موسى.(1969). "تنظيمات الموحدين ونظمهم في المغرب". رسالة لنيل درجة أستاذ في الآداب. الجامعة الأمريكية. بيروت. لبنان.
6. كواتي، مسعود. (1411- 1412هـ/ 1990- 1991م). " اليهود في المغرب الإسلامي من الفتح إلى سقوط دولة الموحدين". رسالة ماجستير. معهد التاريخ. جامعة الجزائر. الجزائر.

المقالات:

1. أليماني، خوسيه. (ماي 1978). "الكتائب المسيحية في خدمة الملوك المغاربة". مجلة دعوة الحق. (187): 35- 42.
2. ابن يوسف الحكيم، أبو الحسن علي. (1378هـ/ 1958م). "الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة". مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية. مدريد. المجلد 6 (1-2):

المراجع الأجنبية:

1. Brunschvig , R. (1936). deux récits de voyage inédits en Afrique de Nord au xv sciècle Abdelbasit B.halil et Adorne. Larose éditeurs. Paris.
2. Chouraqui, A. (2001). Between East and West A history of the Jews of North Africa (éd. 1). (M. Bernet, Trad.). varda books. illinois, usa.